مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تداعيات الحرب على سورية على النمو الاقتصادي (للفترة 2011 - 2020)
اسم الكاتب: د. بشير الدعاس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5486
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 22:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Implications Of The War On Syria At Economic Growth (2011-2020)

Dr.Bachir Al Daas*

(Received 9 / 8 / 2020. Accepted 17 / 9 / 2020)

□ ABSTRACT □

The war on Syria has severely damaged the stock of physical and human capital. This study evaluates the implications of the war on economic growth in Syria by comparing the factors affecting economic growth before and during the crisis, perhaps the most prominent of which are the lack of funding, the high unemployment rate, and the decrease in the exchange rate of the Syrian Pound, as an indicator of high prices and economic inflation, which resulted in the purchasing power of those with limited income, and aggravated the suffering of the population, the main source of power for the economy The Syrian people are the source of the wealth of Syrian society, and the poverty circle has expanded to include 83% of them in 2014 Syria was classified as a fast-growing country before the crisis, but its growth rate declined during the crisis to reach (- 22.5) in 2013. The study concluded that relying on loans as a source of financing is inappropriate and does not match the sustainable debt limit and hinders economic growth in the medium and long term. This research discusses the ability of the Syrian pound to regain its purchasing power, and reached several conclusions, the most prominent of which is that the Syrian pound can regain its purchasing power and its position as soon as the production wheel in the commodity sector begins, and inflation can decline. For this purpose, this research paper proposes adopting a development strategy that takes into account the current reality, the declared international war on Syria, and the brutal siege imposed on its people, taking advantage of the experiences of other countries that have gone through more difficult circumstances than the ones that Syria is going through, and those countries were able to achieve stable and Sustainable economic development.

Key words: National product, unemployment rate, real wage level, exchange rate stability, economic growth, economic inflation, public debt.

* **Assistant Professor - The Third Faculty Of Economics - Damascus University - Damascus-syria.**

تداعيات الحرب على سورية على النمو الاقتصادي (للفترة 2011 – 2020)

الدكتور بشير الدعاس*

(تاريخ الإيداع 9 / 8 / 2020. قُبِل للنشر في 17 / 9 / 2020)

□ ملخّص □

ألحقت الحرب على سورية ضرراً كبير برصيد رأس المال المادي والبشري. تقيم هذه الدراسة تداعيات الحرب على النمو الاقتصادي في سورية. من خلال مقارنة العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي قبل وخلال الأزمة. لعل من أبرزها نقص التمويل، وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض سعر صرف الليرة، كمؤشر على ارتفاع الأسعار والتضخم الاقتصادي، الذي أودى بالقدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، وأجج معاناة السكان، مصدر القوة الأساسي للاقتصاد السوري ومصدر غنى المجتمع السوري. واتسعت دائرة الفقر لتشمل **83 %** منهم في عام **2014**. صنفت سورية قبل الأزمة من البلدان سريعة النمو، لكن معدل النمو فيها تراجع خلال الأزمة ليصل إلى (**- 22.5**) عام **2013**. توصلت الدراسة إلى أن الاتكاء على القروض كمصدر من مصادر التمويل غير ملائم، ولا يتوافق مع عتبة الدين المستدام، ويعيق النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد. يناقش هذا البحث مدى إمكانية أن تستعيد الليرة قدرتها الشرائية، وخلُص إلى نتائج عدة، من أبرزها أن الليرة السورية يمكن أن تستعيد قدرتها الشرائية ومكانتها حالما تبدأ عجلة الإنتاج في القطاع السلعي، ويمكن لمعدل التضخم أن ينخفض، ولهذا الغرض تقترح هذه الورقة البحثية تبني استراتيجيه تنموية تأخذ بنظر الاعتبار ظروف الواقع الراهن والحرب الدولية المعلنة على سورية والحصار الغاشم المفروض على شعبها، مستفيدة من تجارب دول أخرى مرت بظروف أصعب من الظروف التي تمر بها سورية، واستطاعت تلك الدول أن تحقق تنمية اقتصادية مستقرة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: الناتج القومي، معدل البطالة، مستوى الأجور الحقيقية، استقرار سعر الصرف، النمو الاقتصادي، التضخم الاقتصادي، الدين العام.

* **مدرس– جامعة دمشق – كلية الاقتصاد الثالثة فرع القنيطرة. هاتف 0991992908**

مقدمة:

رغم غنى الاقتصاد السوري بالموارد، يلاحظ المتتبع لتطوره، أن هذه الموارد لم تستثمر بشكل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تنقل اقتصاد هذا البلد إلى مصاف دول كانت أقل منه تطوراً كماليزيا وسنغافورة على سبيل المثال. ذلك أن سورية ومنذ نشوء الكيان الصهيوني في فلسطين توجه أغلب مواردها للدفاع عن حدودها وللوقوف في وجه الأطماع التوسعية لهذا الكيان، في هذا السياق افتعلت الحرب على سوريا مع بداية عام 2011 واستمرت تفاعلاتها حتى عام 2020، موضوع هذه الدراسة هو التداعيات الاقتصادية والتي تتفرد في قياس أثر تمويل إعادة الإعمار بالديون الخارجية على النمو الاقتصادي، ضمن محاولة الباحث للتصدي لآثار هذه الحرب، من خلال تشخيصها والتعرف على التداعيات التي أفرزتها على أداء الاقتصاد السوري، والإجابة على تساؤلات مطروحة؛ هل كانت السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة ملائمة لتلافي حدوث الأسباب (الاقتصادية) غير المباشرة للأزمة، وهل بالإمكان تجاوز أثار تلك الحرب، وما هي سبل تجاوزها. للإحاطة بمشكلة البحث تمت دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية التالية كمتغيرات مرتبطة بالنمو الاقتصادي: الناتج القومي، معدل البطالة، مستوى الأجور الحقيقية، استقرار سعر الصرف، معدل التضخم، الدين العام.

مشكلة البحث:

بعد مضي قرابة عشر سنين على بدء الحرب على سورية، يُلاحظ تراجع القدرة الشرائية لوحدة النقد، بشكل غير مسبوق وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، ولا زالت موارد الدولة متواضعة، لا تتوافق مع أهداف إعادة تأهيل الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار. حول التداعيات الاقتصادية التي أفرزتها الأزمة تتمحور مشكلة البحث. يرغب الباحث في الكشف عن جوانبها بالرجوع إلى المعايير الاقتصادية، والإجابة عن التساؤلات التالية: هل يمكن أن تستعيد الليرة قدرتها الشرائية؟ هل يمكن الحد من ارتفاع معدل البطالة؟ كيف لنا أن نضاعف موارد الدولة لتمويل المشروعات التنموية، وهل زيادة مستوى الدين العام بديل ملائم؟ تسعى هذه الدراسة لاقتراح حلول تخفف من الآثار الاقتصادية للأزمة في المدى القريب، وتجاوز تلك الآثار في المدى المتوسط والبعيد بشكل ينعكس إيجاباً على حياة الأفراد.

أهمية البحث و أهدافه :

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي للإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالواقع الاقتصادي في سورية وتداعيات الحرب على الاقتصاد، ودراسة وتحليل المشاكل الاقتصادية الراهنة، كالتضخم وتراجع القدرة الشرائية لليرة السورية، وتراجع معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة. ويسعى البحث للإجابة على التساؤل التالي: ما مدى قدرة الاقتصاد السوري على التعافي من المشكلات التي يعاني منها؟ ولما كانت الموارد الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة شحيحة ولا تفي بالغرض لتحقيق معدل نمو اقتصادي يوطد لتخفيف معدل البطالة والتضخم الاقتصادي، فإن البحث يهدف لقياس الأثر الصافي للاقتراض من خلال نموذج للاقتصاد الكلي. كما يهدف لاستخلاص الدروس المستفادة من السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في سورية لتجنب تكرار النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية التي طبقت وسعت لمعالجة مشكلة النمو الاقتصادي على مدار العقود الماضية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتطرق لخطورة استفحال قضية التضخم وانخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، أضرت بشكل كبير بمختلف شرائح المجتمع في سوريا وعلى الخصوص ذوي الدخل المحدود. وتزداد أهمية البحث من كونه يعالج مشكلة أساسية تعتبر حديث الساعة، استحوذت على اهتمام الاقتصاديين والمنتجين على حد سواء، وقضّت مضاجع الأفراد في سورية، تمثلت بتداعيات الأزمة. وما يعزز أهمية البحث أيضاً، أنه يقدم استناداً للمعايير الاقتصادية رؤية علمية تحليلية للأسباب التي عمقت من التداعيات الاقتصادية للأزمة على الاقتصاد القومي. ويندرج ضمن الفوائد العلمية التطبيقية للبحث أنه يقيس صافي أثر الاقتراض كمصدر تمويل لإعادة الإعمار في سوريا، فضلاً عن ذلك يهدف البحث استناداً للنظرية الاقتصادية الكلية لتقديم اقتراحات وتصورات تحد من تداعيات الأزمة و آثارها على أفراد المجتمع في سورية، وتقدم إضافة معرفة علمية متواضعة لهذه المرحلة من تاريخ سورية

فرضيات البحث:

يسعى البحث لاختبار صحة الفرضيات التالية:

يمكن تحسين القدرة الشرائية لليرة وتخفيض معدل التضخم والبطالة بالتركيز على قطاعات الإنتاج الحقيقي. القروض الخارجية غير ملائمة لتمويل المشروعات التنموية الضرورية لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود.

حدود البحث:

تمتد الحدود الزمنية للبحث عشرة أعوام غطت الأحداث التي مرت بها سوريا بدءً من عام 2011 لغاية 2020. إذ تركت هذه الأحداث تداعيات اقتصادية كبيرة غيرت من وجهة تحرك المؤشرات الاقتصادية الكلية في سوريا.

منهجية البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، والوصول لأهداف البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي في عرض الوقائع المرتبطة بتداعيات الحرب على الاقتصاد السوري، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي بغية تبيان أثر الحرب على مختلف جوانب الاقتصاد السوري، بذا نكون اعتمدنا المنهج الاستنباطي (الوصف والتحليل) الذي يلائم طبيعة الموضوع لربط الأسباب بالنتائج، باستخدام التحليل الاقتصادي الكلي .

الإطار النظري للبحث:

تؤدي الحروب إلى نشوء مجموعة من المشاكل والأزمات في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والصحية، وتختلف شدة هذه المشاكل والأزمات باختلاف شدة هذه الحرب.

أولاً: مفهوم الأزمة الاقتصادية:

تعني الأزمة في اللغة الشدة والقحط، ورد في قاموس المصباح المنير أزمت السنة أي اشتد قحطها. من الناحية الاقتصادية تدل الأزمة على انقطاع في مسار النمو الاقتصادي، يترتب عليه انخفاض أو توقف عملية الإنتاج. تحدث الأزمة فجأة وتغير رتابة العمليات الروتينية في الدولة. جاء في معجم القاموس المحيط أن؛ الأزمة الاقتصادية تعني اضطراب فجائيّ يطرأ على التَّوازن الاقتصاديّ، وينشأ عن اختلال التَّوازن بين الإنتاج والاستهلاك ممَّا يسبّب الغلاء والإفلاس.

يصف البعض الأحداث التي مرت بها سوريا على أنها حرب أدخلت سوريا في اقتصاد أزمة. يسميها البعض الأخر حرباً كونية على سوريا، هدفها تدمير طاقات المجتمع والاقتصاد السوري بتدبير من قوى خارجية. أياً تكن التسمية، فالراسخ لدينا أن التداعيات على الاقتصاد السوري كانت هائلة وغير متوقعة وأن الاقتصاد السوري ليس في أحسن

حالاته. واستنزفت الطاقات الفكرية والكفاءات العلمية. سيتعين على المجتمع السوري التغلب على هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية برفع أو بزيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعني النُّمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور الزمن[1] فالنمو الاقتصادي؛ زيادة مستمرة على المدى الطويل في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وقدرته على إمداد السكان بالسلع والخدمات المتنوعة بالاعتماد على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والأيدلوجية التي تتطلبها عملية النمو. ونعني بالنمو الاقتصادي زيادة في الناتج القومي تنعكس زيادة في مستوى دخل الفرد وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد. وبطبيعة الحال، يمثل النمو الاقتصادي الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والاجتماعية المبذولة في المجتمع؛ لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما يعد مؤشرًا على حالة الرخاء الاقتصادي. يرتبط تحقيق النُّمو الاقتصادي بتوفر مناخ ملائم يرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تضمن زيادة مضطردة في الناتج القومي؛ تتمثل بكفاءة الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية، والمشاركة المجتمعية، البحث العلمي، والرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن تطبيق سياسة اقتصادية ملائمة تتوافق مع النظرية الاقتصادية. يندرج ضمن العناصر الأساسية التي تُحدث النمو الاقتصادي؛ العمل، ورأس المال، والتقدم التكنولوجي، الوفورات واقتصاديات الحجم. [2] ولبيان حدود تداعيات الأزمة على النمو الاقتصادي في سورية، سنقارن بين واقع النمو الاقتصادي قبل حدوث الأزمة وخلالها.

النتائج والمناقشة:

المبحث الأول: مقارنة واقع النمو الاقتصادي في سورية قبل وخلال الأزمة

نتعرض بالتحليل لواقع النمو الاقتصادي في سوريا من خلال جمع وتحليل البيانات والإحصاءات عن **المؤشرات التالية** لفترة عشر سنوات سبقت الأزمة (2001– 2010) وعن الفترة خلال الأزمة (2011– 2020):

المؤشر الأول: الناتج المحلي الإجمالي

بالرجوع إلى بيانات تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سوريا، الذي يعكس معدل النمو في فترة ما قبل الأزمة. نلاحظ أنه حقق معدل نمو سنوي لا بأس به، بلغ وسطي معدل النمو خلال العشرة أعوام التي سبقت الأزمة (4.459) % ومعدل (5.482) % للفترة 2006 – 2009. بينما تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بقيم سالبة كنسبة مئوية خلال الفترة 2011– 2018 كما يظهر من الجدول رقم (2). ونلاحظ تراجع الرقم القياسي لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الصافي بسعر السوق من 100 % إلى 119%، 107 %، 86 %، 48 % للأعوام 2000، 2005، 2010، 2013، 2016،[3] وفاقم ذلك من حدة البطالة. ومن المنطقي أن يترافق هذا التراجع المتواصل في الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض الطلب على العمل وأن تتفاقم معه حدة البطالة ويتسع نطاق الفقر.

جدول رقم (1) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية للفترة 2001– 2010 كنسبة مئوية

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
5.12	5.91	1.11	2.04	3.00	5.05	5.67	4.48	6.01	6.20

المصدر: الأسكوا، دراسة الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة 25، 30، عام 2005 و 2010، نيويورك.

1 – بخاري، عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ص.4

2 – خشيب جلال، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص. 14

3 – المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 2018 جداول 17/ 15 – 15/21

جدول رقم (2) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي في سوريا % للفترة 2011- 2016

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
3.5	3.2-	6.5 -	8.1 -	11.6 -	22.5 -	21.8 -	3.65 -

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة 34- 35-37

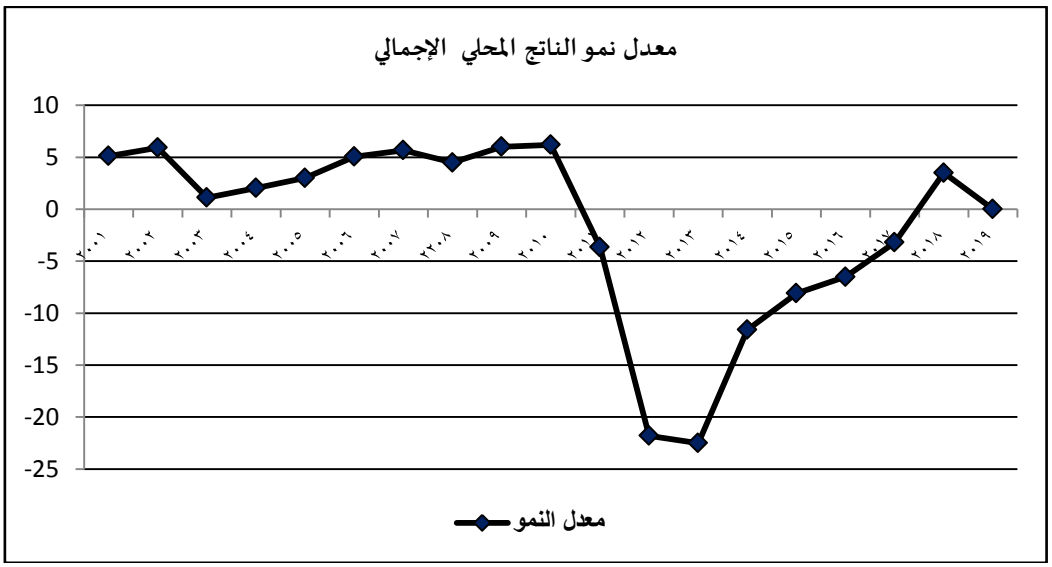

مخطط بياني رقم(1) يبين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (2001 - 2019)

المصدر: إعداد الباحث وفق بيانات الأسكوا، دراسة الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة 25، 30 35,37

جدول رقم (3) يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الثابتة أساس (2010)، القيمة مليون دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
27007	26169	30648	33349	37725	45398	58053

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة 35-37

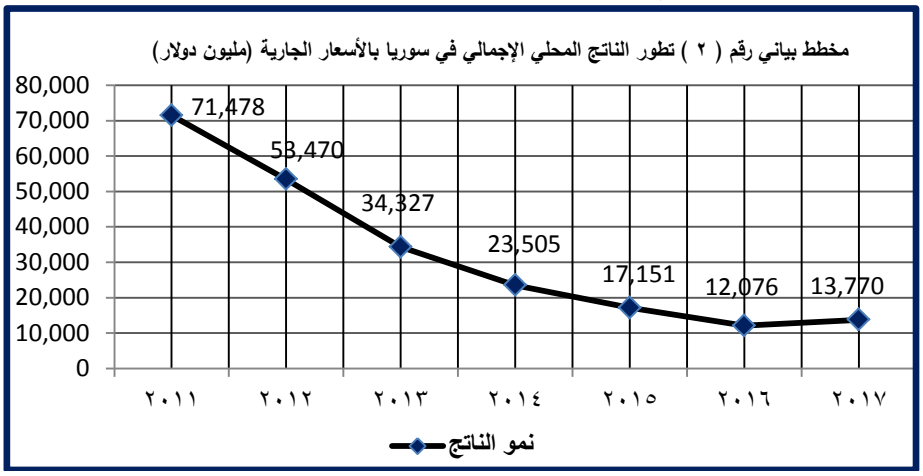

إعداد الباحث، وفق بيانات الأسكوا، دراسة الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة 37-35

من العوامل التي أسهمت في تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

– انخفاض إنتاجية العمل: أن نمو الإنتاجية وتحسنها يقود إلى زيادة الناتج بالعدد نفسه من العاملين، ويخفض تكلفة عنصر العمل، ويُترجم زيادة في مستوى الأجر الحقيقي ويُخفض تكاليف الإنتاج، فتنخفض الأسعار ويُحفز الاستهلاك والطلب الكلي، بالتالي يرتفع معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي.[4] إن نمو وسطي معدل إنتاجية العامل منخفض جداً قياساً بمعدل نمو الناتج المحلي وحاجة النمو الاقتصادي للفترة 1970– 2005 إذ بلغ 09% فقط.[5]

وخلال فترة الأزمة انخفضت إنتاجية العمل نتيجة صعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين المدن والمناطق، والنزوح القسري للسكان وهجرة اليد العاملة المدربة ما شكل خسارة جماعية لرأس المال البشري. يخلص تقرير صادر عن البنك الدولي، إلى أن ما يقرب من 538 ألف وظيفة تعرضت للتدمير سنويا خلال السنوات الأربع الأولى من الأزمة، وأن الشباب الذين يواجهون الآن نسبة بطالة تبلغ 78% لديهم خيارات قليلة لتحقيق تطلعاتهم. [6]

– تدهور معدل التبادل التجاري: تسهم قطاعات الإنتاج الأولية كالزراعة والنفط، والتي تضعف درجة اليقين عند التنبؤ والتحكم بها، بالنصيب الأكبر في توليد الناتج القومي. يؤدي تدهور أسعار الصادرات وارتفاع أسعار المستوردات إلى انخفاض الطلب الكلي وتراجع معدل النمو الاقتصادي، ويكرس حالة الركود التضخمي، التي يتصف بها الاقتصاد السوري. لقد ارتفعت قيمة المستوردات من (45211) مليون ليرة عام 1997 إلى (964928) مليون ليرة عام 2011 [7] وشكلت عبئاً على النمو الاقتصادي. وخلال فترة الأزمة تراجعت قيمة الصادرات من 12.84 مليار دولار عام 2010 إلى 1.85 مليار دولار عام 2019، بشكل يظهر ضعف أداء الاقتصاد السوري بسبب توقف قسم كبير من المنشآت عن الإنتاج. أما الواردات فقد تراجعت قيمتها أيضاً من 13.57 مليار دولار عام 2010 إلى 6.28 مليار دولار عام 2019 نتيجة نقص التمويل وعدم القدرة على استيراد مستلزمات الإنتاج، والحصار المفروض على سوريا وتراجع حجم التجارة البينية مع الدول العربية.

جدول رقم(4) يبين تطور قيمة الصادرات والواردات للفترة 2011 – 2019 بالمليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2018	2019
الصادرات	12.84	8.11	3.88	2.68	1.85	2.3	1.85	1.85
الواردات	13.57	12.92	10.78	8.92	6.66	5.97	6.28	6.28

المصدر: من الموقع: https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=sy&v=85

– سياسة اقتصادية انكماشية: بهدف خفض مستوى التضخم واستقرار سعر الصرف طبقت سياسة نقدية وسياسة إنفاق عام انكماشية لأكثر من 15 عام، [8] أدت لكبت الطلب ولم توقف زيادات الأسعار، ولم تعالج الاختلال الهيكلي في الاقتصاد السوري، وكانت عبئاً على النمو الاقتصادي. وازداد الأمر سوءً خلال فترة الأزمة بزيادة العرض النقدي،

4 GALSTON, W, 2010 - How To Lower Unemployment.

5 عماد الدين المصبح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية.

6 البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، تموز 2017

7 – المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2012 جدول 1/ 9

8 – عماد الدين المصبح، محددات التضخم في سوريا خلال الفترة 1970 – 2004.

وانصبت جهود الحكومة على السياسة النقدية دون السياسة المالية التي ترافقت مع توقف بعض الأنشطة الإنتاجية بفعل الحرب والأعمال القتالية.

المؤشر الثاني: معدل البطالة

تشير العديد من الدراسات والبحوث إلى وجود ارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة، باعتبار أن البطالة ظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في تطبيق السياسات الاقتصادية. حسب القانون الذي صاغه الاقتصادي آرثر أوكن.[9] ثمة علاقة غير مباشرة بين النمو الاقتصادي والبطالة، فانخفاض معدل النمو بنسبة 2 % سينتج عنه زيادة في معدلات البطالة بنسبة 1 % أي علاقة عكسية بمقدار الضعف. يؤثر تغير معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. وكذلك ارتفاع معدل البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي، تبعاً لمدى ارتباط البطالة بالقطاعات الأكثر تأثيراً على النمو في الاقتصاد القومي. إن تبني **سياسات اقتصادية لزيادة معدل النمو** لا تقود بالضرورة لتخفيض معدلات البطالة، إذ يعتبر البعض السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو، هي سياسات تهدف للقضاء على البطالة. فالسياسات التي طبقت لعقود خلت، سعت لتخفيض معدل البطالة، اعتماداً على زيادة النمو وهو تحليل اقتصادي صحيح، إلا أن زيادة معدل النمو نتيجة ارتفاع أسعر النفط لا يعني انخفاض معدل البطالة، تلك السياسات لم تخفض معدل البطالة، الذي يتطلب سياسة تختلف عن سياسة تحقيق النمو الاقتصادي.

يتحقق النمو الاقتصادي كتغير كمي، عندما يتغير أداء عنصر العمل في أحد اتجاهين، الأول مرتبط بزيادة إنتاجية العمل، هنا يتحقق النمو دون خلق فرص عمل جديدة، والثاني يرتبط باستحداث فرص عمل جديدة تؤدي إلى الحد من البطالة. فالنمو الاقتصادي المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يؤدي في كثير من الأحيان إلى تخفيض البطالة، شأنه شأن النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية، هنا نجد أنفسنا أمام هدفين متناقضين في الوقت نفسه للسياسة الاقتصادية، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل البطالة. لقد زاد عدد المتعطلين في سوريا للفترة 1970 – 2011 بمعدل نمو سنوي أكثر من ضعف معدل النمو السكاني قارب 8 %، وقد تصل عام 2021 إلى قرابة 8 مليون عامل.[10] لقد مثّل الأشخاص المعطَّلين عن العمل فعلاً 48.4 % من قوة العمل في سورية عام 2015، أي قرابة نصف الموارد البشرية المتاحة في الاقتصاد السوري[11]. وتشير تقديرات مديرية دعم القرار لدى رئاسة مجلس الوزراء أن معدل البطالة وصل 38.8 % عام 2011 وارتفع إلى 54.3 % نهاية عام 2013. [12] وترافق بانخفاض الأجر الحقيقي، وهو أمر مشابه لما حدث في أوربا خلال سبعينيات القرن الماضي حيث أسهم انخفاض الإنتاجية المترافق بانخفاض الأجور في رفع معدلات البطالة [13]

جدول رقم (5) يبين معدل البطالة في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1010 – 2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
21.8	*	48.4	44.5	40.6	29.7	14.9	8.6

9 اقتصادي أمريكي، درس عام 1962 تجريبياً العلاقة الإحصائية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي.

10 حسن حجازي، دراسة تحليلية لقوة العمل في سورية.

11 – المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2012 جدول 1/9

12 عبد الرزاق حساني، تطور سعر صرف الليرة السورية.

13 Olivier Blanchard Justin Wolfers,The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment:

	50.0						

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2015 و2018 جدول 3/3 جدول 3/10/ * التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018

بينت دراسة Nunziata Luca [14] وجود علاقة عكسية بين إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل البطالة. وأظهرت دراسة قام بها مكتب العمل الدولي حول أسواق العمل، أن الإنتاجية والعمالة ينموان جنباً إلى جنب، حالة أوربا وبعض مناطق في آسيا، إذ حققت ما بين عامي 1991 – 2005 أفضل أداء من حيث الإنتاجية والعمالة. [15]

جدول رقم (6) يوضح تطور معدل البطالة في سورية نسبة مئوية خلال الفترة 2010 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
50 *	* 50	48.4	44.5	40.6	29.7	14.9	8.6

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 2015، 2016، 2018 جدول (3/3 و 3/4 و 3/10) بالنسبة لعام 2016 و 2017 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017، 2018.

على خلاف النتائج التي يعرضها منحنى فيليبس، الذي يوضح وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم الاقتصادي، فالتضخم يعني انخفاض الأجور الحقيقية، وبالتالي زيادة الطلب على العمل وتراجع معدل البطالة، إلا أن هذا لم يُلحظ في الاقتصاد السوري. يظهر من المخطط رقم (3) عرض وطلب العمل ومخطط معدلا البطالة والتضخم عام 2016، تراجع الفجوة بين عرض وطلب العمل وتقارب معدلا التضخم والبطالة وأنهما لم يتطورا خلال الأزمة بصورة عكسية، بل أظهرا طبيعة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري، حيث يترافق ارتفاع معدل البطالة بارتفاع مماثل في معدل التضخم. وخلال الفترة (2010– 2017) صاحب ارتفاع معدل البطالة ارتفاع في مستوى التضخم وتراجع في مستوى الأجر الحقيقي. وبطبيعة الحال يعتبر انخفاض الأجور

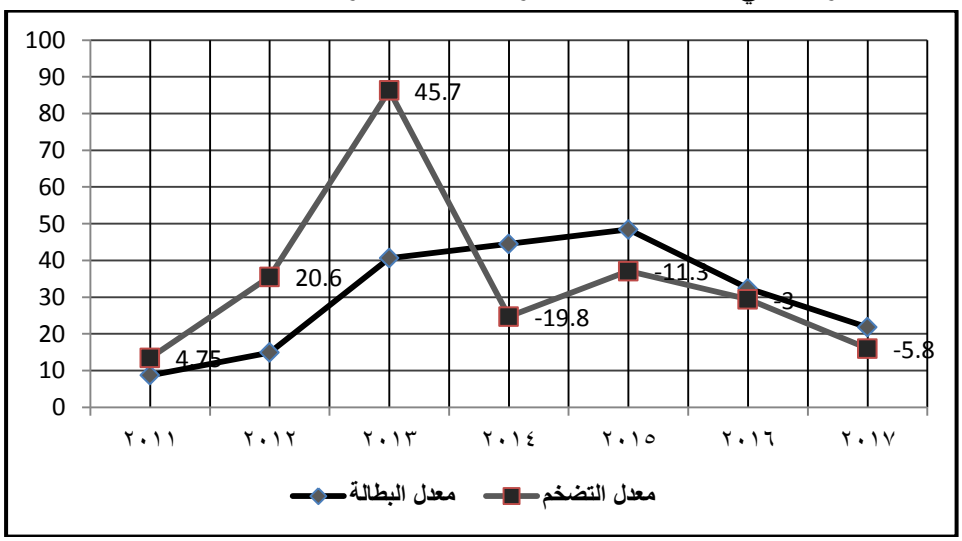

مخطط رقم (3) يبين تطور معدل البطالة ومعدل التضخم خلال فترة الأزمة في سورية.

إعداد الباحث من المجموعة الإحصائية 2015– 2017 – 2018 تقارير التضخم في مصرف سورية المركزي لعدة سنوات،

14 Stephen Nickell, Luca Nunziata and Wolfgang Ochel, Unemployment in the OECD since the 1960s.

15 مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي الدورة 97، التقرير الخامس، الإنتاجية والعمالة والمهارات والتنمية: القضايا الإستراتيجية.

الحقيقية سلاح ذو حدين، فهو من جهة يؤدي إلى تراجع الطلب الاستهلاكي، بالتالي تراجع فرص العمل وزيادة معدل البطالة، **(الأثر الأول ما يمكن تسميته فائض القيمة المقتطع** من الدخل الحقيقي)، من جهة ثانية يترجم انخفاض الأجور الحقيقية انخفاضاً في تكاليف الإنتاج والأسعار، فيحفز الطلب الاستهلاكي ويرتفع الطلب على عنصر العمل وينخفض معدل البطالة (الأثر الثاني). الأثر الثاني لم يلحظ في سورية (تراجع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الأجور الحقيقة) لوجود خلل في بنية الاقتصاد ولأن شروط عمل آلية السوق الرأسمالية غير متوفرة في سورية، من الأسباب التي عززت تفاقم مشكلة البطالة في سورية لاحظنا الأتي:

– **متناقضة توفير الغذاء الرخيص:** The paradox of providing cheap food بعد اعتماد المنهج الاشتراكي لإدارة الاقتصاد في سورية في ستينيات القرن الماضي، وتشريع قانون الإصلاح الزراعي، تبنت مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي مقولة توفير الغذاء الرخيص للمواطنين، وطبقت سياسات تسعير ضمنت توفير الغذاء الرخيص، لكنها أضرت بشريحة كبيرة من المنتجين الزراعيين، فحُرم الفلاحون من الحصول على أرباح وتكوين تراكم رأسمالي ذاتي وتحديث قطاع الزراعة، وانخفضت إنتاجية العمل وارتفع معدل البطالة. وتركت قطاع الزراعة معتمداً على موارد القطاع العام لتوفير مستلزمات الإنتاج من جهة ثانية. أقِرَّ منهج اقتصاد السوق الاجتماعي مع الخطة الخمسية العاشرة، تركز الاستثمار في القطاعات الخدمية ذات الربحية العالية والسريعة،[16] وعُدلت سياسات الدعم الزراعي من دعم مستلزمات الإنتاج لدعم المنتج النهائي، فارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتم تسعير مستلزمات الإنتاج بالدولار والإنتاج بالليرة، فتراجعت مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

– **توزيع الدخل وتطبيق حد أدنى للأجور**، الذي تضمن زيادة الرواتب زيادة اسمية دون زيادة الأجور الحقيقة، وثمة علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي. أثبتت الواقع أن آلية السوق لا تحقق التوازن في سوق العمل، لذا جاء قانون الحد الأدنى للأجور ليضمن للعاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة حياة كريمة. غير أن تطبيق القانون في سورية لم يضمن ربط الأجور بتغير مستوى الأسعار. فزيادة الأجر المدفوع للعامل تعني زيادة في تكلفة المنتج ما قاد إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم، كذلك تؤثر زيادة الأجور سلبياً على موازنة الدولة، إذ تزيد الإنفاق العام، وللتخلص من ذلك لاحقاً يجب تخفيض الرواتب. أسهمت سياسة الأجور المتبعة في زيادة الفجوة بين الرواتب وتكاليف المعيشة، وخفضت إنتاجية العمل، نتيجة غياب محفزات رفع إنتاجية رأس المال البشري، المعول عليه لتحفيز النمو الاقتصادي.

المؤشر الثالث: عدالة توزيع الدخل والثروة ومستوى الفقر

تقاس ظاهرة الفقر بمؤشرات كمية: متوسط الدخل الفرد وعدالة توزيع الدخل. فإذ **بقي متوسط الدخل ثابتاً** يتوقع **زيادة الفقر كلما ارتفعت درجة عدم عدالة توزيع الدخل.** وإذا ظلت درجة **عدالة التوزيع ثابتة** يتوقع انخفاض الفقر كلما **ارتفع متوسط الدخل.** صبت ثمار النمو الاقتصادي المتحقق في سوريا **قبل الأزمة** في صالح شريحة من الأغنياء، عملت على تسهيل نزوح مبالغ كبيرة من الأموال للخارج، ما أعاق نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتلاشي الطبقة الوسطى في المجتمع. [17] وهذا يفسر وجود حالة من الفساد الاقتصادي، شكلت أحد العوامل غير المباشرة لنشؤ الأزمة فيما بعد واتساع دائرة الفقر بين عامي 2004 – 2007 من 30.1 % إلى 33.6 %، [18]

16 سلمان عثمان، غادة عباس، عفراء خضور، أهم محددات التضخم في سوريا.

17 – نور الدين هرمز، ثناء أبا زيد، نور صافتلي، البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري.

18 د. أحمد الأشقر، منال ديوب، الخطة الخمسية العاشرة في سورية.

لم تتحقق عدالة في توزيع الدخل كهدف للخطة الخمسية العاشرة، هذا في الوقت الذي كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابية [19]. واللغز المحير هو أن يكون معدل النمو الاقتصادي ايجابياً وفي نفس الوقت يزداد عدد الفقراء! هذا يشير ضمناً بوجود فساد في مفاصل الاقتصاد وضعف العدالة في توزيع الدخل، كما يظهر مؤشر جيني في الجدول رقم (9). والهدف الرئيسي الذي جاء في الخطة الخمسية العاشرة لضمان معل نمو اقتصادي مرتفع كان تحسين بيئة الأعمال من أجل **تنافسية عالية** تقوم على هيكل اقتصادي متوازن وإنتاجية عالية، **تسمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة** والاندماج بالاقتصاد العالمي. غير أن تقارير ممارسة أنشطة الأعمال أظهرت تراجع ترتيب سورية ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 130 من أصل 175 دولة عام 2005 إلى 137 من أصل 181 دولة عام 2008 ثم إلى 143 من أصل دولة 183 عام 2010.[20]

رغم ذلك **يبقى مؤشر** نمو نصيب الفرد من الناتج القومي **لا معنى له ما لم** يترافق بعدالة في توزيع الدخل على شرائح المجتمع، ويخفّض عدد الفقراء، وهذا يتوافق مع التقارير الدولية، التي بينت تراجع ترتيب سورية بين الدول المتقدمة عام 2010 إلى المركز 111 من 169 دولة، بعد أن كان ترتيبها 177/106 عام 2005.[21] لقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة، وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء من 55430 ليرة عام 2000 إلى 64919 ليرة عام 2006 وإلى 72468 ليرة عام 2010، إلا أنه بدأ في التراجع في عام 2012 واستمر التراجع ليصل إلى 26916 عام 2017.

جدول رقم (7) نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي 2000- 2016 ليرة سورية (سنة الأساس 2000)

العام	2000	2004	2006	2007	2008	2009	2010
نصيب الفرد	55430	60768	64919	66974	68291	70600	72486
العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نصيب الفرد	72770	52327	37643	31344	33929	28719	26916

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات.

جدول رقم (8) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بالأسعار الثابتة لعام 2000 دولار أمريكي

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1211	1252	1236	1232	1308	1328	1354	1366	1404	1487

المصدر: الأسكوا: دراسات الحسابات القومية لمنطقة الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرات، 25- 30 – 33.

لقد تراجعت مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي في سورية حسب تقرير التنافسية العربية لعام 2009 من 0.64 عام 2005 إلى 0.55 عام 2009.[22] وأورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن مستوى الفقر بقي دون مستوى 15 % حسب خط الفقر الوطني، تراوحت نسبته بين 11.4 وبين 14.3 للفترة 1997 – 2007 وأن عدالة توزيع الدخل حسب مؤشر جيني للفترة نفسها تراوحت بين 33.7 % وبين 35.78 %، وفق الجدول رقم (9).

19 المرجع السابق.

20 متاح على الموقع: https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business

21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005 وعام 2010.

22 د. أحمد الأشقر، منال ديوب، مرجع سابق.

جدول رقم (9) تطور نسبة الفقر حسب الخط الوطني للفقر في سوريا وتوزيع الدخل القومي حسب مؤشر جيني (%)

العام	نسبة الفقر حسب الخط الوطني للفقر	توزيع الدخل القومي حسب مؤشر جيني
1997	14.3	33.7
2004 -2003	11.4	35.78
2007-2006	12.3	33.8

المصدر الملحق الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ملحق (7/2)

اعتمد قانون الحد الأدنى للأجور المساواة بين شرائح العمال وغابت العدالة في توزيع الدخل، وجعل الفوارق ضئيلة بين فئات العاملين، ما أسهم في قتل روح الإبداع والتطوير لدى فئات المتعلمين، وكبت روح المبادرة والإبداع لدى أصحاب الشهادات والخبرات ولا يعكس عدالة في توزيع الدخل.

جدول رقم (10) تطور الرواتب والأجور في سورية للفترة (2010– 2019) بالليرة والدولار

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019
متوسط الراتب	9645	11344	11344	14268	18268	18268	25768	25768	*47675
صرف الدولار	48	75	125	200	365.4	400	536	572.64	550
الراتب بالدولار	200.9	151.2	90.7	71.34	50	45.67	48	45	52.97

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المصرف المركزي، أسعار الصرف وفق النشرة الرسمية.* الحد الأدنى للأجر.

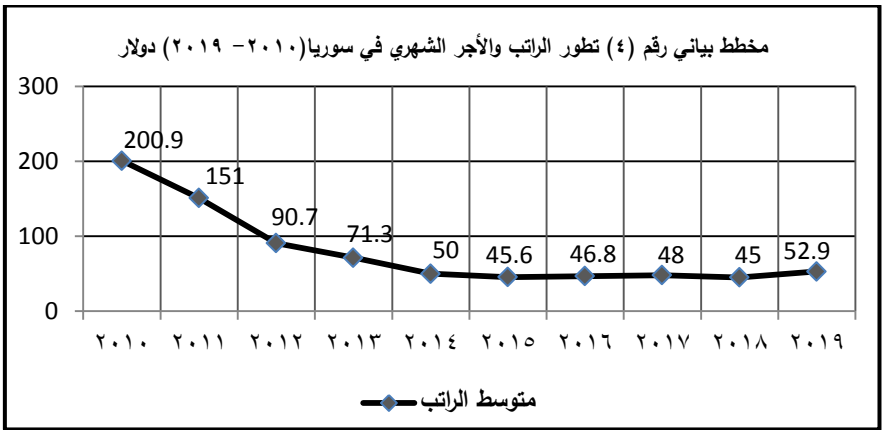

المصدر: إعداد الباحث من بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المصرف المركزي، أسعار الصرف وفق النشرة الرسمية.

يبين الجدول رقم (10) تطور متوسط الرواتب والأجور في سورية عام 2010 أنه بلغ /9645/ ليرة، ما يعادل 200.93 دولار. ثم أصبح في عام 2018 مبلغ /25768/ ليرة سورية، ما يعادل 45 دولار عند سعر صرف 572.6 ليرة للدولار الواحد. [23] يرى روجر غوميس الخبير بمنظمة العمل الدولية أن "العمال المنتمين للفئة الأقل أجراً يجب أن يعملوا مدة 28 عاما متواصلة ليحصلوا على نفس ما يحصل عليه في شهر واحد، المنتمون إلى فئة الـ 10% من ذوي الدخل الأعلى" [24]. لم تشهد الأجور في سورية مقومة بالدولار أي زيادة حقيقية منذ عام 2010، بل **شهدت الأجور**

23 – المكتب المركزي للإحصاء، مصرف سوريا المركزي، النشرة الرسمية لأسعار الصرف. زيادة الرواتب 1500 ليرة عام 2011 بالمرسوم التشريعي /40/، المرسوم 38 لعام 2013 رفع الرواتب بنسبة 75 %، أقر المرسوم 7 لعام 2015 زيادة 4000 ليرة، وبالمرسوم 13 لعام 2016 زاد الراتب 7500، أما المرسوم 23 لعام 2019 أقر زيادة على الرواتب تبلغ عشرين ألف ليرة.

24 روجر غوميز، أخبار الأمم المتحدة، فجوة في الرواتب.على الموقع: https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036331

الحقيقة تراجعاً حاداً بنسبة تفوق 150% خلال الفترة (2010– 2019)، ترافق هذا التراجع مع زيادات حقيقية في أسعار الوقود والخدمات والمواد الغذائية والأدوية تعادل الزيادة في سعر الدولار. بنتيجة الأزمة تراجع ترتيب سورية وفق دليل التنمية البشرية من 128 عام 2012 إلى 155 عام 2017. [25]

المؤشر الرابع: التضخم واستقرار سعر الصرف

نمو الكتلة النقدية: فاق معدل النمو السنوي للكتلة النقدية معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، [26] بلغ المعروض النقدي 2.48 مليار ليرة عام 1970، وارتفع إلى 62.99 مليار ليرة عام 1985 ثم واصل ارتفاعه ليبلغ 316.81 مليار ليرة عام 1995، وتجاوز تريليون ومائة مليار ليرة في 2005، وبلغ تريليونين وأربعين مليار ليرة عام 2010، يظهر المخطط البياني رقم (5) زيادة متسارعة في العرض النقدي بدءً من عام 1990.

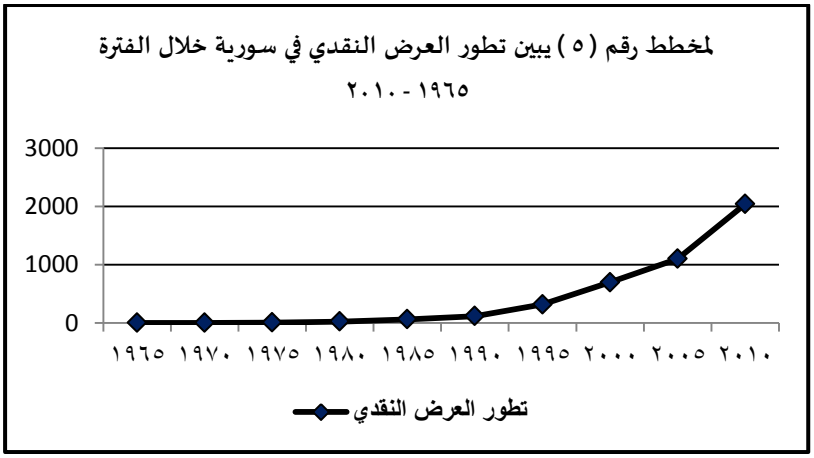

المصدر: إعداد الباحث وفق بيانات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، المعروض النقدي [27]

يظهر **عجز الموازنة** للفترة (2001– 2010) تراجع مستمر في الإيرادات العامة للدولة، ما أجبر الحكومة على طرح موازنات تضخمية، (موازنة عام 2010 تقارب 15 مليار دولار، موازنة عام 2017 نحو 5.1 مليار بسعر صرف 517 ليرة للدولار) أسهمت في رفع معدل التضخم وزيادة العرض النقدي. [28] وذكرت دراسة أخرى أن عجز الموازنة تزايد خلال الأزمة بشكل مطرد من (4.4%) عام 2010 إلى (74.1%) في موازنة عام 2018، تسبب تراكم عجز الموازنة بتجاوز الكتلة النقدية الكتلة السلعية والخدمية، وقاد إلى تزايد معدل التضخم. [29]

جدول رقم (11) يبين عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية للفترة 2001 – 2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
4.4-	4.5-	2.3-	3.54-	3.44-	5.04	4.96-	3.58-	1.77-	1.404 -

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 جدول (6/6) وعام 2012 جدول (9/6)

25– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018 ص. 3

26 KALETSK, A, 2015- Why the Fed Buried Monetarism**, Project Syndicate**. Sep 22.

27https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN?end=2011&locations=SY&most_recent_year_desc=true&start=1960&view=chart

28 علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دمشق، دار الرضا للنشر، 2003.

29 غدير هيفاء، 2010، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري. ص. 154

المتتبع **لتطور سعر الصرف** يلاحظ أن سعر صرف الليرة تحدد بـ (3.95) ليرة للدولار بعد انهيار اتفاقية "بريتون وودز" في (1971) وبقي كذلك حتى اعتماد سياسة تعدد أسعار الصرف عام 1981، للحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية، حيث بلغ سعر الصرف (11.20) ليرة سورية للدولار عام 1988. واستقر سعر الصرف خلال الفترة 1995– 2010 على متوسط سعر صرف بلغ (50.78) ليرة سورية للدولار. [30]

جدول رقم (12) يبين تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2001– 2010

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف	48.12	49.18	49.21	51.61	52.61	51.15	49.94	46.56	46.71	46.51
العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف	47.1	93.1	211.25	232.7	277.46	572.7	605.7	496.56	486.77	1200

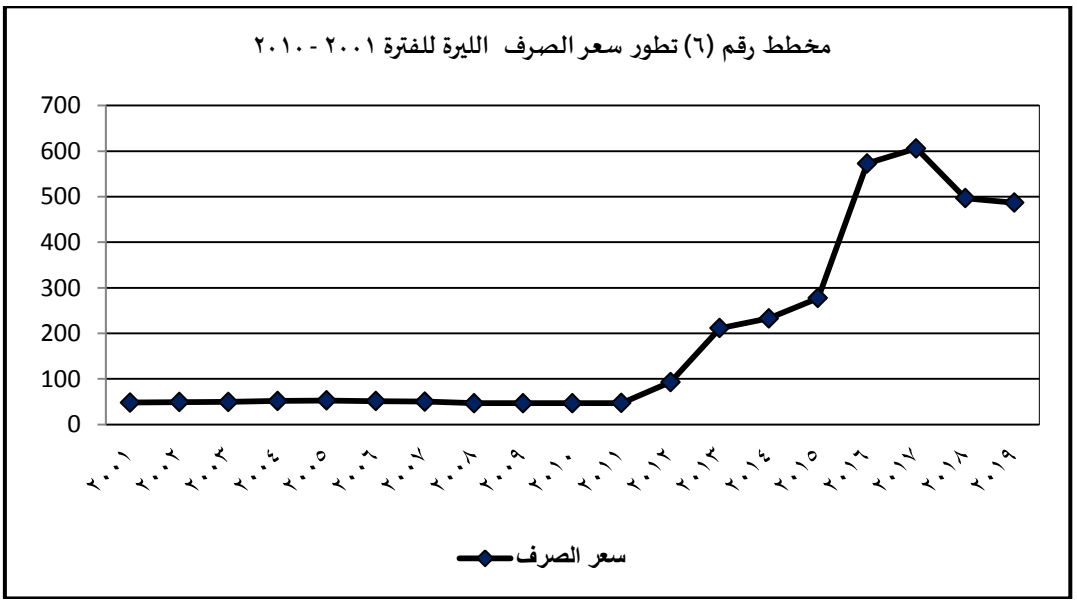

من إعداد الباحث وفق بيانات مصرف سوريا المركزي السوري، النشرات الربعية لسنوات مختلفة على موقع مصرف سوريا المركزي

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات مصرف سوريا المركزي السوري، النشرات الربعية لسنوات مختلفة.

يوضح المخطط رقم (6) أن سعر صرف الليرة بدأ في عام 2012 يأخذ منحى صاعد إلى أن وصل 605 للدولار عام 2017، تحت ضغط الاختلال الهيكلي في المؤشرات الاقتصادية (تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، توقف إنتاج النفط والنشاط السياحي كمصدر للقطع الأجنبي) وانخفضت احتياطيات القطع من حوالي 21 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من مليار دولار عام 2015) [31]، وارتفاع معدل التضخم وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، إضافة إلى زيادة العرض النقدي وخلق نقود جديدة عبر التمويل بالعجز).

السياسة النقدية التي صورها فريدمان على أنها بعيدة كل البعد عن الانغماس في رفع الأسعار، (في الحالة السورية حافظت على استقرار نسبي في سعر الصرف)، لكنها في الواقع خلّفت تأثيرا أعظم بكثير على البطالة وعجز الموازنة

30 مصرف سوريا المركزي السوري، النشرات الربعية لسنوات مختلفة.

31 البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، تموز 2017

مقارنة بتأثيرها على التضخم وارتفاع سعر الصرف.[32] من مقارنة المخطط رقم (5) ورقم (6) يتضح أن زيادة العرض النقدي بلغت 2.040.0 مليار ليرة عام 2010 ولم تحدث تغير في سعر الصرف، لأن السياسة النقدية الانكماشية المتبعة في حينه، هدفت إلى ثبات نسبي لسعر الصرف بين 47 – 50 ليرة للدولار خلال الفترة 2005 – 2010، كان ذلك على حساب متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى؛ وترتب على ذلك تخفيض معدل التضخم، وفائض موازنة قدره 9 % من إيرادات الحكومة.[33] واستمر معدل البطالة مرتفعاً، وتزايد فيما بعد عجز الموازنة، حيث استوجب الأخير زيادات متواصلة في العرض النقدي.[34]

يُظهر **معدل التضخم**، الذي يُؤثّر على سعر صرف العملة وقوتها الشرائية، تبايناً في نسبة التضخم في فترة ما قبل الأزمة، إذ تراوح معدل التضخم وفق المكتب المركزي للإحصاء بين (1%) عام 2002 و(15.2 %) عام 2008. أرتفع معدل التضخم وفق بعض الدراسات من 10 % عام 2007 إلى 27.4 % عام 2008 وارتفع ليصل إلى 31.1 % عام 2009 ووصل عام 2010 إلى 37.1، [35] وتزايد إلى 59.1 % عام 2013، [36] تحت ضغط عدة عوامل: العقوبات الاقتصادية على قطاعات النفط والتجارة الخارجية، تراجع الإنتاج المحلي بسبب تدهور الوضع الأمني، التمويل بالعجز نتيجة تراجع الإيرادات المالية خلال الأزمة، والسياسات الحكومية الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية (الخبز والمشتقات النفطية والكهرباء) وترشيد دعمها.

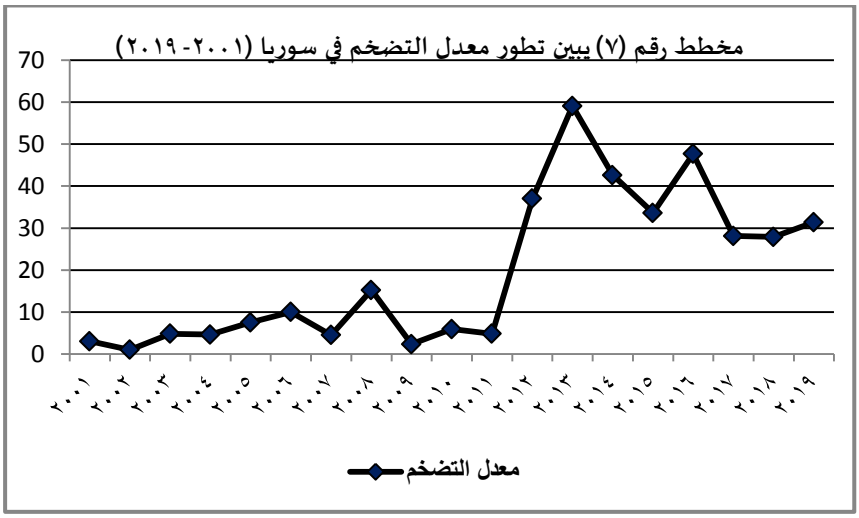

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء– المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة

المؤشر الخامس: الدين العام

رغم أن الناتج المحلي الإجمالي حقق متوسط نمو (4.459) % للفترة (2000 – 2010)، إلا أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة نفسها كان متواضعاً، رافقه ارتفاع للأسعار، كما بلغت المديونية الداخلية نحو 100%

32. **ANATOLE, KALETSK,** Why the Fed Buried Monetarism, Project Syndicate, *Sep 22, 2015*

33 سمير عيطة، رؤية في السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد السوري.

34 أكرم الحوراني، السياسة النقدية في سورية بين مطرقة الأزمة وسندان المركزي.

35 عابد فضلية، سينان عابد، أثر السياسات النقدية على القيمة الشرائية لليرة السورية.

36 https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=sy&v=71

من الناتج المحلي، ما تطلب زيادة في العرض النقدي بنحو 15%. [37] ويظهر الجدول رقم (13) تغير نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 26.7 عام 2008 إلى 94.8 عام 20018. فيما تظهر إحصاءات أخرى أن الدين العام الإجمالي ارتفع خلال فترة الأزمة من 30% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى 150% عام 2015. [38]

جدول رقم (13) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية الفترة 2008- 2019 (%)

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018
26.7	28.1	29.8	35.2	52.2	58.9	57.2	57.5	91.3	94.8

المصدر: الموقع https://www.indexmundi.com/syria/public_debt.html

من خلال المؤشرات الخمس السابقة نستنتج بشكل عام أن الاقتصاد السوري بحلول عام 2011 أحرز تقدماً على صعيد متوسط دخل الفرد مترافق مع سوء توزيع للدخل، ونمواً اقتصادياً وسطياً تجاوز 4 % ناتجاً عن ارتفاع نسبة الاستهلاك والصادرات النفطية، وانخفض الدين الخارجي. لكن نقاط ضعف كثيرة وصمت الاقتصاد السوري خلال هذه الفترة منها: معدل بطالة مرتفع مع تدني في إنتاجية العمل، ترافق بانخفاض الأجور الحقيقية، تدهور معدل التبادل التجاري من حيث الصادرات والواردات، توفير الغذاء الرخيص على حساب تطوير القطاع الزراعي، زيادة العرض النقدي أكثر من حاجة الاقتصاد الحقيقي أو السلعي، وارتفاع معدل التضخم.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً للسياسة الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة هدف استراتيجي لأي دولة. غير أن الحرب الدولية على الشعب السوري، لها من القدرة على أن تنهك اقتصاد دول كبرى كفرنسا وبريطانيا فيما لو فرضت عليهما. ولهذا نجد الاقتصاد السوري وعلى مدى عشر سنوات لا زال يحافظ على مقومات الاستمرار، لتحقيق التنمية الاقتصادية ولو بحدودها الدنيا. لقد أنهكت الأزمة الاقتصاد السوري وتركت آثار مدمرة لحقت بالبنية التحتية والمساكن ومختلف جوانب الحياة. قُدّرت الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي بنحو 226 مليار دولار في الفترة (2011 – 2016)، أي نحو أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي لعام 2010 [39]

من مقارنة المؤشرات الاقتصادية الخمس المرتبطة بالنمو الاقتصادي قبل وخلال الأزمة، نلقي الضوء بإيجاز على أبرز تداعيات الأزمة على النمو الاقتصادي في سورية.

1- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ وسطي معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرة أعوام قبل الأزمة (4.459) % في حين نما الناتج بمعدل وسطي سلبي بلغ (-6.5) % للفترة (2011- 2018)، في عام 2013 بلغ معدل النمو أدنى مستوياته (- 22.5 %) نتيجة انخفاض إنتاجية العمل وصعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين المدن والمناطق، وهجرة اليد العاملة المدربة. وعزز من تراجع النمو الاقتصادي، انخفاض قيمة الصادرات من 12.84 مليار دولار عام 2010 إلى 1.85 مليار دولار عام 2019، ترافق ذلك مع زيادة العرض النقدي وتركيز الحكومة على السياسة النقدية دون السياسة المالية، وتبني سياسات اقتصادية عززت من تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي وتراجع كميات الإنتاج السلعي والنمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي.

37 **أكرم الحوراني السياسة النقدية في سورية بين مطرقة الأزمة وسندان المركزي،**

38 **البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، تموز 2017.**

39 **المرجع السابق**

2- معدل البطالة: استهدفت السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، تخفيض معدل البطالة اعتماداً على زيادة النمو الاقتصادي، وهو ما لم يتحقق، إذ يمكن أن يتحقق النمو نتيجة ارتفاع أسعار النفط دون أن ينخفض معدل البطالة، لقد شكل المتعطلون عن العمل عام 2015، قرابة نصف الموارد البشرية في سورية، وفي مثل هذه الحالة من الطبيعي أن ينمو الاقتصاد القومي بمعدلات سلبية. خلال الفترة (2010- 2017) ارتفع معدل البطالة صاحبه ارتفاع مماثل في معدل التضخم، وانخفاض في الأجور الحقيقية، إذ بلغ متوسط الرواتب والأجور في سورية عام 2010 ما يعادل 200.93 دولار. ثم أصبح في عام 2018 ما يعادل 45 دولار. من جهة ثانية أسهمت سياسة ضمان حد أدنى للأجور مترافق مع انخفاض الدخل الحقيقي، وتعاظم مشكلة عدم عدالة توزيع الدخل، التي أفرزت زيادة في عدد الفقراء بارتفاع مستويات الفقر، التي وصلت إلى 83 % عام 2014 بعد أن كانت 12.4 % عام2007.

3- التضخم واستقرار سعر الصرف: شهد العرض النقدي زيادة متسارعة بدءً من عام 1990 فوصل إلى 2 تريليون و400 مليار ليرة عام 2010، نتجت هذه الزيادة عن عجز في الموازنة بلغ (4.4%) عام 2010 وارتفع إلى (74.1%) في موازنة عام 2018، وأسهمت في رفع معدل التضخم. فاقت الكتلة النقدية المطروحة في التداول الكتلة السلعية والخدمية المعروضة، ما أدى تزايد معدل التضخم ليصل إلى 59.1 % عام 2013. لقد ترافق التوسع في العرض النقدي بانخفاض في سعر الصرف بلغ 605.7 ليرة للدولار عام 2017، بعد أن حافظ على متوسط سعر صرف مستقر بلغ (50.78) ليرة سورية للدولار خلال الفترة 1995- 2010.

4- الدين العام: لقد أسفرت الأزمة عن انخفاض حاد في قيمة الليرة فانخفضت معها قيمة معاشات المتقاعدين وذوي الدخل المحدود، ومحا التضخم الأثر الإيجابي لزيادة الرواتب بين عامي 2013 و2015. كما لحق ضرر كبير في البنى الأساسية الطبية، بما فيها المشافي والمعدات والكادر الطبي، فضلاً عن محدودية توفر الدواء وارتفاع أسعاره. وكذلك الارتفاع الكبير في معدلات الإعاقة بسبب ظروف الحرب. [40] وارتفعت نسبة التسرب أو عدم القدرة على للالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، سيؤدي إلى خسارة كبيرة في رأس المال الاجتماعي ستظهر آثاره الاقتصادية والتنموية في المدى المتوسط والبعيد. لقد تراجعت سوريا من المرتبة 72 عام 1991 إلى المرتبة 149 في عام 2016 في الترتيب الدولي وفق تقرير التنمية الصادر عن الأمم المتحدة. [41] وارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 26.7 % عام 2008 إلى 94.8 %عام 20018. [42]

قدرت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 226 مليار دولار خلال الخمس سنوات الأولى من الأزمة، وسيرتفع هذا الرقم إذا ما أضيف إليه السنوات الأخرى من الأزمة. في مثل هذه الظرف يحتاج الاقتصاد السوري لإعادة تأهيل تتطلب مبالغ مالية ونقدية كبيرة، مصادر التمويل المحلية غير متاحة. ربما يفكر القائمون على وضع السياسات الاقتصادية اللجوء إلى القروض كأحد البدائل لتمويل مشروعات التنمية في سوريا وإعادة الإعمار. وباعتماد مضاعف الاقتراض ومضاعف تسديد القروض وفق التحليل الاقتصادي الكلي، [43] نبين إلى أي مدى يمكننا أن نعتمد على هذا البديل.

40 الأسكوا، الحماية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية. تشرين أول 2016. بيروت. الموقع: www.unescwa.org

41 المرجع السابق.

42 الجدول رقم (13)

43 الدعاس، بشير فواز، التحليل الاقتصادي الكلي. ص. 378 – 380

على فرض أن الميل الحدي للاستهلاك في سوريا β = 0,8، وأن مضاعف الاقتراض [1/1−β]. وفق النموذج الكينزي في التحليل الاقتصادي، يمكننا قياس أثر توظيف القرض في عملية إعادة الإعمار، وكذلك أثر تسديد القرض على الاقتصاد القومي، بعد ذلك يمكننا أن نحدد صافي الأثرين في حدود الدين القابل للاستدامة.[44]

عند توظيف القرض سيتغير الدخل القومي بمقدارΔY وفق المعادلة الآتية: $\Delta Y = [1 / 1-\beta]\ K$ حيث K تمثل قيمة القرض، نفترض قيمته كما جاء في تقديرات البنك الدولي عن مجموع الخسائر التراكمية للخمس سنوات الأولى من الأزمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 226 مليار دولار. ونقدر الفوائد على المبلغ 3 %، ستكون الفوائد المستحقة مبلغ القرض في السنة 6.78 مليار في خمس سنوات يكون أجمالي الفوائد المستحقة 33.9 مليار دولار.

أثر توظيف القرض على الدخل القومي: $\Delta Y = [1 / 1-\beta]\ K$

$$\Delta Y = [1 / 1-0.8] = 5 \times 226 = 1130$$

أي أن الدخل القومي سيزداد بمقدار 1130 مليار دولار نتيجة توظيف القرض البالغ 226 مليار دولار، وهو ما نسميه **أثر مضاعف الاقتراض**. عند موعد استحقاق سداد القرض سيتوجب علينا تسديد القرض مع الفوائد 259.9 (226 + 33.9). أي سنخسر جزء من الدخل القومي لأنه سيخرج من دورة التدفق الدائري للدخل، ويذهب للعالم الخارجي لقاء خدمة الديون، نرمز له بالرمز $(-Z)$

وفق معادلة تسديد القرض سوف يكون $\Delta Y = [1 / 1-\beta]\ (-Z)$

$$\Delta Y = [1 / 1-0.8] = 5 \times (-259.9) = 1299.5$$

عند التسديد سيخسر الدخل القومي مبلغ 1299.5 مليار دولار، وهو ما نسميه **أثر مضاعف تسديد القرض**.

صافي أثر الاقتراض وحدود الدين القابل للاستدامة.

لتحديد صافي أثر توظيف القرض علينا أن نطرح أثر **مضاعف تسديد القرض** من أثر مضاعف الاقتراض.

$$1130 - 1299.5 = -169.5$$

صافي أثر الاقتراض يعني أن الاقتصاد القومي سيخسر مبلغ 169.5 مليار دولار نتيجة توظيف قرض يبلغ 226 مليار دولار لمدة خمس سنوات بفائدة سنوية 3 %. وهذا ما يفسر آلية وقوع الدول في فخ المديونية. يحدد صندوق النقد الدولي الدين المستدام بعتبة القدرة على تحمل عبء الديون،[45] أي أنها مقياس لمدى ملاءة البلدان، أو قدرتها على ضمان خدمة الديون المتراكمة دون التخلف عن السداد. إجمالي القرض مع الفوائد 259.9 مليار دولار قسط التسديد السنوي مع الفوائد 51.8 = 5 ÷ 259.9. ما يعادل 191 % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر ب 27 مليار دولار لعام 2017 وفق جدول رقم (3) تعتبر هذه النتيجة متوافقة مع مقولة أن عتبة الدين المستدام التي حددها صندوق النقد الدولي غير واقعية، [46] وأن هذه العتبة تعيق النمو الاقتصادي في سورية. [47]

44 المصطفى بنتور، حدود الدين العام القابل للاستمرار

45 Obi، Kidochukwu, 2015

46 صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: 2017 و 2018.

47 كاميلا لوند أندرسن، 2018

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

– تعالج الإستراتيجية الاقتصادية المقترحة في نهاية البحث المشكلة التي تمحور حولها البحث، وتقدم حلولاً للمسائل المرتبطة بتداعيات الأزمة، وتمكن الليرة من استعادة قدرتها الشرائية، والحد من ارتفاع مستويات التضخم، من خلال إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، بما يضمن زيادة الكتلة السلعية والخدمية، وتحقيق التناسب الفعلي بين مستويات الأسعار، وتحسين إنتاجية العمل، باستخدام تقنيات حديثة وتطبيق تجربة ريادة الأعمال في الجامعات السورية.

– من قياس صافي أثر الاقتراض، بين البحث أن القروض كأحد البدائل لتمويل مشروعات التنمية في سوريا وإعادة الإعمار غير ملائم ولا يتوافق مع عتبة الدين المستدام، ويعيق التنمية الاقتصادية، وهو ما يتفق مع فرضية البحث.

– بين البحث إمكانية استعادة الليرة السورية لقدرتها الشرائية، والحد من ارتفاع التضخم، وفقالإستراتيجية المقترحة وهو ما يتفق مع فرضية البحث.

– تسبب عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات باختلال التوازن الاقتصادي الكلي، وأفضى لزيادة الكتلة النقدية بما يفوق الكتلة السلعية والخدمية، فنتج عنها تضخم جامح في السنة الأخيرة صاحبه تراجع في الطلب الفعال وركود اقتصادي كبير.

– نتائج النمو الاقتصادي المتحقق قبل الأزمة كانت تصب لمصلحة شريحة معينة في المجتمع، ما يعكس وجود حالة من الفساد الاقتصادي، شكلت أحد عوامل نشؤ الأزمة في سورية فيما بعد.

– أفرزت الأزمة أثاراً كارثية على قطاع الزراعة والصناعة والخدمات واستنزفت رأس المال البشري والكفاءات، نتج عنها معدل نمو اقتصادي سالب ومتواضع أحياناً. ونما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من نمو متوسط معدل التضخم السنوي، الذي رافقه انخفاض في قيمة الليرة، وتراجع مستوى المعيشة لغالبية الأفراد.

– أظهر البحث وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار، نتج عنها انخفاض متوسط الأجر الشهري من 200 دولار عام 2010 إلى 45 دولار عام 2018.

التوصيات:

إستراتيجية مقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة، في مثل هذه الظروف لم يعد مقبولاً الاستمرار بالسياسات السابقة، ويتوجب اعتماد استراتيجية تنموية تقوم على تعبئة الموارد الذاتية في القطاعين العام والخاص والالتزام بالتخطيط التأشيري لتصبح سورية قوة إقليمية في المدى المتوسط والبعيد، تعزز من موقعها في الاقتصاد العالمي. ثمة دول مرت بظروف اقتصادية أصعب بكثير من الظروف التي مرت وتمر بها سورية، واستطاعت تلك الدول أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية بخطى ثابتة، مثل البرازيل وماليزيا وكوريا الجنوبية. وللوصول إلى هذه النتيجة تقترح هذه الورقة البحثية:

1–معالجة البطالة وانخفاض الأجور من خلال زيادة فرص العمل ورفع إنتاجية العمل. من أجل ذلك لابد من امتصاص البطالة المقنَّعة والبنيوية في قطاع الزراعة والقطاع الحكومي والقطاع غير المنظم وتحويلها إلى قوة عمل بإنتاجية عالية مع زيادة الرواتب والأجور الحقيقية. والحديث عن تمويل المشروعات التنموية بقروض خارجية يعد ترفاً فكرياً في ظل الحصار والعقوبات الدولية. نرى أن التغلب على مشكلة التمويل تبدأ بالاعتماد على الموارد الذاتية لتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو التشارك في مشروعات يقدم فيه طرف مستلزمات الإنتاج والطرف الثاني جهده لقاء نسبة محددة في ملكية المشروع، لتشغيل عناصر الإنتاج المعطلة في الاقتصاد وخاصة قطاع الزراعة، الذي تتميز أنشطته الإنتاجية بالاستخدام الكثيف للعمل. بذا نمكن الليرة من استعادة قدرتها الشرائية.

2-إعطاء مصرف سورية المركزي الاستقلالية اللازمة عن سياسة الحكومة وتمكيّنه من تطبيق السياسات الاقتصادية وفق ما تقتضيه النظرية الاقتصادية، للمحافظة على استقرار الأسعار والأجر الحقيقي.

3-تدريب وتأهيل العمال وفق تجربة الجامعات في ماليزيا وغيرها في مجال تعليم ريادة الأعمال، فقد طُبقت دورات إلزامية لريادة الأعمال، ولا يمكن أن يتخرج الطالب ما لم يكن قد بدأ نشاطًا تجارياً. والاستفادة من المزايا النسبية لتحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة وقطاع الخدمات التسويقية والخدمات المكملة للإنتاج الزراعي والسياحة والصناعات الحرفية وتطبيق برنامج " قطر الندى" [48] بهدف تشجيع العمالة على الانخراط في الصناعات كثيفة العمالة الموجهّة للتصدير، والاستفادة من تجربة البرازيل في تدريب العمال على الصناعات الجديدة، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، في مجال النقل والاتصالات والخدمات المالية، لزيادة إنتاجية العمل، وتحسين القدرة التنافسية

4-إعادة النظر بمقولة توفير الغذاء الرخيص. لضمان تطوير قطاع الزراعة ومن ثم الانتقال للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، بحيث يتم تحرير أسعار المنتجات الزراعية، بشكل تغطي تكاليف الإنتاج وتضمن هامش ربح. كذلك الاستفادة من برامج الدعم التي تقدمها المنظمات الدولية للمزارعين، بما يكفل للفلاحين تحقيق أرباح تمكّن من تطوير وتحديث مزارعهم ومنشآتهم الإنتاجية.

5-صلاح النظام الضريبي وضمان التوزيع العادل للدخل والثروة: واقع النظام الضريبي يفسر أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي. يدفع الموظفون من ذوي الدخل المحدود ضريبة دخل لا تقل عن 10 %، بينما طبيب جراح في مشفى خاص أو محام أو تاجر دخولهم بالملايين لا يدفعون أو لا يكادوا يدفعون أي ضريبة دخل مقارنة بالموظف. (إصلاح ضريبي يحقق عدالة اقتصادية وسيادة القانون والحد من المزايا الاحتكارية في الاستيراد والتصدير، والحد من التهرب الضريبي)، يشكل مرتكزاً لتحقيق العدالة الاجتماعية، مثل هذه الخطوات كانت عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البرازيل.

6- ربط الأجور بمستوى الأسعار: انخفاض الرواتب والأجور يعني انخفاض الاستهلاك، وهي ميزة يمكن للاقتصاد السوري الاستفادة منها لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات والتكيف مع العولمة، فالأجور العالية تضر بالتنافسية. الحفاظ على الوظيفة أفضل للعامل من زيادة أجره، لذا لابد إن يتكيف العامل مع **الظروف السائدة** في سوق العمل، التي توجّه مخرجات التعليم والتدريب وليس العكس، باعتبار أن سوق العمل غير مرنة لجهة استيعاب مخرجات التعليم. زيادة الأجور في القطاع العام لن تحل مشكلة انخفاض الأجر الحقيقي الناتج عن التضخم وانخفاض سعر الصرف والبطالة، بقدر ما ستسهم في تزايد عجز الميزانية، لارتفاع بند الأجور في الإنفاق العام، والتخفيض الشديد للقوة الشرائية لليرة من جديد. لذا لا بد من وضع آلية لزيادة الأجور والحفاظ على القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود، عبر ربط الأجور بالتضخم بحيث يتم تعديل الأجور تلقائياً عند تجاوز التضخم مستوى محدداً.

48 مؤتمر العمل الدولي الدورة 97، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي، جنيف. (قطر الندى) برنامج طبقته الصين لمكافحة الفقر والتدريب المهني المجاني في الريف.

References:

1. Bukhari, Abla Abdul Hamid. Economic Development and Planning: Theories of Economic Growth and Development.
https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/EDP1.pdf

2. Khashib, Jalal. Economic growth concepts and theories. www.alukah.net

3. GALSTON, W, 2010 - How To Lower Unemployment. The New Republic daily, August 3.

Al-Musbah, Imad al-Din. Factors affecting unemployment in the Syrian Arab Republic, an applied study using the joint integration methodology. Arab Planning Institute,
International Conference on "The Unemployment Crisis in the Arab Countries" March 17-18, 2008, Cairo.

4. The World Bank. The toll of war: the economic and social consequences of the conflict in Syria,July 2017. On the site:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/27541/Syria%20ESIA%20Executive%20Summary-AR.pdf

5. Al-Musbah, Imad al-Din. Determinants of inflation in Syria during the period 1970-2004, Journal of Social Sciences, Kuwait University, Scientific Publishing Council, 34 (4) 45-71, 2006

6. Hegazy, Hassan. An Analytical Study of Labor Force in Syria, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences - Volume 32 - Issue 1 – 2016.

7. Hassani, Abdul Razzaq. The evolution of the exchange rate of the Syrian pound and its relationship to the consumer price index during the current crisis, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 31- Second Issue, 2015.

8. Olivier. Blanchard; Justin Wolfers.The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment: the Aggregate Evidence, The Economic Journal, First published, 25 December 2001, https://doi.org/10.1111/1468-0297.00518.

9. Stephen, Nickell; Luca Nunziata; and Wolfgang Ochel. Unemployment in the OECD since the 1960s. What Do We Know? , The Economic Journal, Vol. 115, No. 500 (Jan., 2005), pp. 1-27.

10. International Labor Conference. Session 97, Fifth Report, Productivity, Employment, Skills and Development: Strategic Issues. First edition, 2008, Geneva.

11. Othman, Salman; Abbas, Ghada; Afra Khaddour. The most important determinants of inflation in Syria for the period (1990 - 2010), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Volume 37, Issue (2) 2015.

12. Hormuz, Noureddine; Aba Zaid, praise; Saftly, Nour. Unemployment and challenges of the reality of the Syrian economy, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Volume 30, Issue (5) 2008

13. Ashkar, Ahmed; Diop, Manal. The Tenth Five-Year Plan in Syria: A Tool for the Transition to a Social Market Economy System, Al-Rafidain Development Journal, University of Mosul, Volume 35, Issue 112, 2013.

14. https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business

15. United Nations Development Program. Human Development Report 2005 and 2010.

16. Gomez, Roger. UN News, Salary gap. On the website: https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036331

17. United Nations Development Program. Human Development Indices and Indicators, Statistical Update 2018. New York.

18. Canaan, Ali. Public Finance and Financial Reform in Syria. Dar Al-Reda for Publishing, 2003, Damascus.

19. Ghadeer, Haifa. Fiscal and monetary policy and its developmental role in the Syrian economy, Syrian General Book Authority, 2010, Damascus،
20. The Central Bank of Syria. Quarterly bulletins, different years.
21. KALETSK, kalets. Why the Fed Buried Monetarism, Project Syndicate, Sep 22, 2015
22. Aita, Samir. A vision in the fiscal and monetary policy in the Syrian economy, Part 1, Tishreen newspaper, issue of August 2, 2002
23. Al-Hourani, Akram. Monetary policy in Syria between the hammer of the crisis and the anvil of the Central, Tishreen Newspaper, Issue 31/1/2012.
24. Fadliya, Abed; Abed, Sinan. The Impact of Monetary Policies on the Purchasing Value of the Syrian Pound, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Volume 37, Issue 5, 2015.
25. https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=sy&v=71
26. ESCWA, Social Protection in the Syrian Arab Republic. October 2016. Beirut. Website: www.unescwa.org
27. Al-Da`as, Bashir Fawaz, Macro Economic Analysis. First edition, Damascus University, Third College of Economics, Kenitra, 2020.
28. International Monetary Fund, World Economic Outlook: 2017 and 2018.
29. Bintour, almostafa. The limits of sustainable public debt and economic growth between theory and reality, the Arab Monetary Fund. Economic Studies Issue - September 47, 2018.
30. Kidochukwu, Obi; Stephen, Nickell; Luca Nunziata; and Wolfgang Ochel. Unemployment in the OECD since the 1960s. What Do We Know? , The Economic Journal, Vol. 115, No. 500 (Jan., 2005), pp. 1-27
31. Anderson, Camilla Lund. Achieving Balance: Managing Public Money, Finance and Development Journal, March 2018.